التنمية والديمقراطية في ظل العولمة
بين أسبقية التأثير وعلاقة التكامل.

د/أحمد باي- جامعة باتنة1 -

ملخص:

تعتبر التنمية من المهام والوظائف المنوطة بالدولة، لكونها الكيان القادر على التخطيط والتنفيذ، والمالك للإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة للعملية التنموية، غير أن فشلها في هذه المسؤولية جعل البحث في الأسباب والعوامل من أهم الاجتهادات الفكرية، وعنوان لتقارير مختلف المنظمات الدولية، والتي تقاطعت فيما توصلت إليه وبخاصة الربط بين التنمية والأسس السياسية للأنظمة السياسية، أي الربط آليا بين التنمية والديمقراطية، وهو الأمر الذي خلق جدلا على المستوى النظري حول أسبقية التنمية عن الديمقراطية أو العكس.

وبعد التطورات الحاصلة في هذا الميدان، تم توظيف مفاهيم جديدة شكل مضمونها جامع فكري وإجرائي لمفهومي التنمية والديمقراطية، ومن أهم هذه المفاهيم التنمية الإنسانية.

Summary:

The development of the tasks and functions assigned to the state, for being capable of planning and implementation of the entity, and the owner of physical possibilities and human required the development process, but failing in this responsibility make search in the causes and factors of the most important intellectual interpretations, and the address of the reports of various organizations International, which intersected with art and in particular the link between development and the political foundations of the political system, which automatically link between development and democracy, and is thus creating controversy at the theoretical level about the primacy of the development of democracy, or vice versa.

After the developments in this field, it has been hiring new concepts form of intellectual content mosque and procedural development of the concepts of democracy and, most important of these human development concepts.

مقدمة

إن تطور الحقول المعرفية مرتبط في أصله بالتطور في منظومة المفاهيم المستخدمة في التعبير عن الظواهر المدروسة، وعلى هذا الأساس عرف علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية ثورة مفاهيمية حقيقية لازمت ذلك الزخم من الظواهر الواقعية الناتجة عن سلوك الفواعل السياسية والاجتماعية المحلية (الدولة والفواعل المرتبطة بها)، والوحدات الخارجية المشكلة للنظام الدولي (الدول فيما بينها والمنظمات الدولية...)، ومن بين المفاهيم التي شاع استخدامها في علم السياسة مفهوم التنمية الذي ارتبط استخدامه بمفكري المدرسة السلوكية الذين اهتموا بالوحدات الجديدة في المنظومة الدولية لهي الدول حديثة الاستقلال في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

إذ ارتبطت التنمية بالدور الجديد للدولة الفتية، وأصبح المنظور التنموي يشكل أحد أهم المداخل المنهجية التحليلية لدراسة الدولة، وتتبع التطورات الحاصلة في محيطها وطبيعة تفاعلها مع المجتمع.

وارتباطا بالتطورات البنائية والوظيفية في النظرية السياسية الغربية، والتي ميزت المفهوم الجديد للدولة من منظور التفاعل الاجتماعي، حيث عبرت جدليات الارتباط بين الدولة والمجتمع على مفهوم آخر هو الديمقراطية كآلية جديدة لعمل مؤسسات الدولة، وكمنظومة لحركية المجتمع تجاه الدولة. ومن ثم ازدهرت الدراسات السياسية والتنموية الرابطة بين التنمية كمخرجات النظام السياسي، والديمقراطية كآليات لعمل المؤسسات السياسية.

وقد زاد تطور هذا الحقل من الدراسات بعد فشل الدولة في الدور التنموي المنوط بها، الأمر الذي فتح المجال أمام البحث في الطبيعة السياسية للأنظمة السياسية، واعتبار غياب المشاركة عامل من عوامل فشل السياسات التنموية.

لقد أدى تطبيق أنموذج "التنمية الإنسانية"، القائم على اعتبار الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، ووسيلة للتنمية وغايتها، إلى التأكيد على ضرورة تمكين الناس عبر تحرير قدراتهم لكن قبلا يجب بناؤها حتى يتم توظيفها بشكل ملائم ومفيد. ويرتبط ذلك بضرورة وأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية من خلال إعادة هندسة قدراتها وجعل المعادلة التنموية تقوم على دور تنموي فعال للدولة، قطاع خاص نشط ومجتمع مدني مشارك.

وعليه، فإن الأمر من منظور "البناء"، يتجاوز المفاهيم الكلاسيكية التقليدية لمضامين الديمقراطية والتنمية، لأن كلتاهما أصبحت تجمع بين طرفي نقيض (العالمية / الخصوصية)، فالديمقراطية تقوم على قيم ومبادئ عالمية متفق حولها، وتستند في بنائها إلى الخصوصية المحلية. والأمر نفسه

ينطبق على مضمون التنمية الإنسانية، التي تتجاوز منظومة القيم الغربية التحديثية التي تستهدف بالأساس الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي التي عرفت انتشارا واسعا في ظل العولمة الاقتصادية، فقد عملت قوى العولمة الليبرالية على جعل هذه الخصوصية الثقافية الغربية بمثابة عقيدة عالمية، تخضع لها كافة المجتمعات بغض النظر عن خصوصيتها إلى منظومة تنموية بديلة إنسانية منصفة، تقوم على متطلبات المحلي.

والكل راجع إلى التأكيد الواضح على جدلية التكامل – التفاعل، وتعزيز كل من التنمية والديمقراطية لبعضهما البعض، وهذا الارتباط تحدده معطيات كل واقع ومتطلباته.

وعليه تعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

إلى إي مدي يمكن أن تتناسق كل من التنمية والديمقراطية في مضمون شامل، يعبر عن علاقة تكامل بديلا عن جدلية أسبقية التأثير؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم البحث في ثلاثة محاور:

1. دراسة في تيبولوجيا المفاهيم.
2. ثنائية التنمية والديمقراطية: جدلية التأثير.
3. التنمية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية: نحو بناء علاقة للتكامل.

المحور الأول/ دراسة في تيبولوجيا المفاهيم .

أولا: الديمقراطية– قراءة مفاهيمية–

إن محاولة الوقوف على حقيقة أي ظاهرة سياسية كانت أم اجتماعية، يتطلب تتبع أصولها، تطوراتها، وما ارتبطت به خلال تطورها من أحداث ساهمت في اكتساب ماهيتها. ذلك وللضرورة المنطقية لابد من تتبع الأصول التاريخية للديمقراطية، وسيرورة تطورها من كونها ذات دلالة ارتبطت لمدة ليست بالهينة بالمضامين الأيديولوجية، إلى كونها منهج حكم، انتقل من كونه ترتيبا إجرائيا يقوم على الحد الأدنى من الإجراءات إلى معنى أوسع يتجاوز حدود الاهتمام بمدخلات العملية السياسية إلى مخرجاتها.

1- **جينيالوجيا الديمقراطية:** بغض النظر عن ظهور المفهوم في المجتمع الأثيني، فالديمقراطية لم تتبلور معالمها إلا في عصر النهضة الأوروبية، ولهذا فقد ارتبطت بمرحلة الحداثة الغربية القائمة على

العلمانية والهيمنة الأيديولوجية، فظهرت الديمقراطية الليبرالية، التي أرجع "جاك شوفالييه" (Jacque Chevalier) نموذجها في مؤلفه الموسوم"دولة ما بعد الحداثة"[1] .إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر (18)م، حيث تم بناء نظريات الديمقراطية وفقا لتصورات العقد الاجتماعي (Le Contrat Social)، القائمة على فكرة التمثيل النيابي، نظرية الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية.

غير أن سيادة الإطار الفكري ما بعد الحداثي، كنسق فكري مفتوح، تغيب فيه الثنائيات، التي كانت تغذيها الأيديولوجيات المحكومة حسب " جون فرانسوا ليوتار" (Jean François Lyotard) بالسرديات الكبرى أو الأنساق الفكرية المغلقة[2]. شكل فارقا مهما في دراسات الديمقراطية، لتعاد صياغتها باعتبارها قيمة عالمية، تطبق وفق خصوصيات الشعوب، ومبادئ المجتمعات وأديانها. وتستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها.

2- **تعريف الديمقراطية:** يعكس تعدد المراحل التي تبلورت خلالها مفاهيم مختلفة للديمقراطية، تعددية واختلاف في تعاريفها. فقد شكلت مجالا للسجال والمراجعة الأكاديميين، ومع ذلك فجوهر الديمقراطية ظل يقوم على اعتبارها" نهجا للحكم يتضمن معادلة لاتخاذ القرارات طرفيها الحاكم والمحكومين، تقترن بقيم المساواة، الحرية، والعدالة"[3]. ويعبر عن ذلك "علي خليفة الكواري" بأن: "الديمقراطية المعاصرة اليوم أبعد من أن تكون عقيدة شاملة، وهي أقل من أن تكون نظاما اقتصاديا واجتماعيا له مضمون عقائدي ثابت، إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها (...). وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود، ونفي شبهة العقيدة، أن تصبح منهاجا عمليا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار، ويراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية والنتائج المطلوب تحقيقها من نتائج الحكم الديمقراطي"[4].

لقد ركزت الخطابات السياسية الراهنة على ضرورة مقاربة مفهوم الديمقراطية من حيث نتائجها، إذ تشكل الحرية هدفا أساسيا لذلك، حيث ورد ذلك بشكل مباشر في إعلان "فيينا" لحقوق الإنسان، الذي أشار أن: "الديمقراطية تتأسس على حرية معبرة عن إرادة الشعوب في تحديد أنظمتهم السياسية الخاصة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية ومشاركتهم الكاملة في مجريات حياتهم"[5].

إن إعادة تعريف الديمقراطية جاء في سياق إعادة إحياء النظرية الليبرالية، وسيادة البراديغم الديمقراطي، فهي ترتبط بفكرة الحوكمة (Governance)، التي تعتبر كصيغة حكم ونمط من أنماط اتخاذ القرار، تقوم على التفاوض بين أطراف ثلاثة هي مؤسسات الدولة، تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص[6]. يشارك فيها الشعب في صياغة السياسة العامة، وتعمل ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة على قراراتها وأعمالها"[7].

يرى أنصار هذه المقاربة أن فاعليتها تستمد من قيامها على أساس تشاركي، ومن جوهرها القائم على الحرية، ويمكن القول أن ديمقراطية المشاركة تستهدف "دمقرطة" الديمقراطية نفسها، و"التخلص من الخيارات البيروقراطية السائدة على المستوى المحلي، عن طريق المساءلة، الرقابة، والتفاعلية... لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجالس الجماعة المحلية، تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق"[8].

إذن يشمل البعد الموضوعي الموسع للديمقراطية أهدافها من حيث نتائجها الإنسانية، وبناء قدرات الأفراد، باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية كغاية كل نظام سياسي، كما أنه يوسع نطاق الحقوق التي ينبغي للديمقراطية حمايتها لكي تشمل الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، حقوق الجندر والتنمية[9]

ثانيا:في مفهوم التنمية الإنسانية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين،وقد ظهر كفرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي نهاية ستينات القرن الماضي انتقل إلى علم السياسة، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان المتخلفة تجاه الديمقراطية. وتطور لاحقا ليشمل مختلف الجوانب: اجتماعية، ثقافية، بيئية ليصل في نهاية المطاف إلى مضمون شامل هو التنمية الإنسانية.

1- **الحدود المعرفية للتنمية الإنسانية:** يعتبر مضمون التنمية الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990م، أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، ضمن هذا السياق الأوسع، صاغ "أمارتيا سان" (Amartya Sen)، منظور الحرية للرفاه الإنساني على أساس أن: "التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، فالتنمية تتطلب استبعاد المصادر الأهم لغياب الحرية وهي

الفقر، الاستبداد، كفقر الفرص الاقتصادية، والحرمان الاقتصادي، وإهمال الخدمات العامة، وأيضا غياب التسامح، وتفشي استبداد الدولة"[10].

وفي سياق هذه المقاربة، يمكن التعرف إلى خمس حريات وسائلية جديرة بالاعتبار حين صياغة السياسات العامة، وهي على التوالي: الحريات السياسية، الإمكانات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، والأمن الحمائي[11].

وتعكس هذه الحريات مجتمعة، الإستراتيجية التنموية التي يطرحها مفهوم التنمية الإنسانية. وباختصار يمكن إدراج ستة مؤشرات أساسية غير قابلة للتجزئة للتنمية الإنسانية وهي[12]:

- **التمكين** (Empowerment): ويكون بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
- **التعاون** (Cooperation) : وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي في نطاق مجال أوسع هو التفاعل الاجتماعي.
- **العدالة** (Justice): وتتمثل في الإمكانات والفرص المتساوية المتاحة أمام الأفراد، إلى جانب العدالة التوزيعية الخاصة بالدخل والاستفادة من نتائج التنمية.
- **الاستدامة** (Sustainability): وتتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي، دون المساس بحق الأجيال القادمة في العيش الكريم.
- **الأمن الشخصي** (Personal Security) : ويتضمن الحق في الحياة بمنأى عن أي تهديدات.
- **الإنتاجية** (Productivity): المشاركة العاملة للشخص في عملية توليد الدخل وربح العمل.

2 – **معادلة التنمية الإنسانية:** تقوم معادلة التنمية الإنسانية على توافر طرفين أساسيين، وهما[13]:

- **الطرف الأول:** ويتمثل في القدرات الإنسانية (Human Capabilities).
- **الطرف الثاني:** وهو الفرص الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية المتاحة والممكّنة للإنسان.

وتتم تنمية وبناء القدرات والفعاليات، عن طريق تنمية الموارد البشرية: التغذية الجيدة، الصحة، التعليم، واكتساب المهارات واستخدام هذه القدرات والاستفادة منها، عن طريق الفرص المتاحة والمتوفرة لذلك: كفرص المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وهدفها الإنتاجية والتمتع بأوقات الفراغ[14].

وفي التحليل النهائي، يمكن القول أن التنمية من منظور إنساني هي:

- تنمية الناس: وتشمل بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية.
- من قبل الناس: تمكين الناس من المشاركة في العمليات التي تهم حياتهم.
- ومن أجل الناس: مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس بالعدل والمساواة.

المحور الثاني/ ثنائية التنمية الاقتصادية والديمقراطية جدلية التأثير.

يعد تحديد الأطر السياسية الملائمة للتنمية، من أهم الإشكاليات التي تنطوي عليها المناظرات التي تتمحور حول مسببات وأسباب التنمية، وإذا كانت هذه الإشكالية قد ظهرت منذ قيام الدولة الوطنية أو دولة ما بعد الاستعمار في العالم الثالث إلا أن التحولات الراهنة التي طرأت على طبيعة النظام الدولي، قد أدت إلى تعميق حدة هذا الجدل عبر إنتاج مشاهد عالمية جديدة، ولا سيما في مجال التغير في الأفكار–المعرفة، والقيم.فقد صاحب ذلك ظهور ثورة قيمية بالانتقال من القيم المادية إلى ما بعد المادية، وأصبحت التنمية وفقا لهذه التطورات، عبارة عن مفهوم تطوري ذات جوانب متعددة ومتداخلة، تتفاعل فيما بينها بغض النظر عن ماهية المحور الذي يدور حوله هذا التفاعل. وبناء على ذلك يمكن التساؤل عن ماهية المتغير الأهم في تحقيق التنمية[15]؟ وبعبارة أخرى، ما هي نقطة البدء في عملية التنمية الإنسانية، هل هي الجوانب المادية (الاقتصادية والاجتماعية)، أم الجوانب القيمية (السياسية) ؟.

في إجابتها عن هذه الإشكالية، اختلفت التصورات والرؤى حول طبيعة هذه العلاقة، فهناك من يرى بأسبقية الأطر المادية، وهناك من يسلم بأسبقية الجوانب السياسية، ولهذا سنحاول التطرق إلى أهم المبادئ، الفرضيات، والأسس التي يقوم عليها كل تيار.

أولا- الأنموذج التحديثي والمتطلبات الاقتصادية للديمقراطية: المضامين النظرية

ذهبت العديد من الدراسات إلى اعتبار أن، تحقيق التنمية الاقتصادية يعد شرطا أوليا لتحقيق الديمقراطية، وانطلاقا من هذه الفرضية، ظهر الأنموذج التنموي التحديثي في الفكر الغربي، الذي يحتوي جميع الأبعاد النظرية للعلاقة في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية على التنمية السياسية، وساد في الفترة اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تفرعت عنه أدبيات الاقتصاد السياسي، في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، التي ترى بالترابط بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

ويمكن تعريف عملية التحديث، حسب "رونالد أنجلهارت" (Ronald Inglehart) و" كريس ويلزل" (Chris Welzel)، على أنه: "مجموعة متلازمة من التغيرات الاجتماعية، المرتبطة بالتصنيع، والتي تتصل بجميع جوانب الحياة: التخصص المهني، ارتفاع مستويات التعليم، ارتفاع متوسط العمر المتوقع، والنمو الاقتصادي السريع، والتي تؤدي إلى إنشاء عملية التعزيز الذاتي لتحويل الحياة الاجتماعية، وعلى المدى البعيد صنع المؤسسات السياسية الديمقراطية"[16].

تعود الجذور الفكرية لنظرية التحديث إلى عصر التنوير (1795-1979)م في أوروبا، وقد كان "أنطوان دي كوندورسيه" (Antoine de Condorcet)، أول من ربط علنا بين التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي والديمقراطية، وقد شكل أفضل مسار للتحديث، محل تنافس شديد بين "آدم سميث" و"كارل ماركس"، ففي حين دعا الأول إلى الرأسمالية، قام الثاني بالدعوة إلى الشيوعية، وبغض النظر في اختلافها حول مسار التحديث، إلا أنه كان ثمة اتفاق بينهما مفاده أن الآثار السوسيو- اقتصادية الناجمة عن التقدم والابتكار التكنولوجي، ستمتد إلى المؤسسات الثقافية والسياسية، وفي هذا السياق يعتبر "أنجلهارت"و "ويلزل" أن "ماركس" كان أكثر وضوحا فيما يخص هذه النقطة، فقد اعتبر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي محدد أساسي للتغيرات الطارئة على التوجهات القيمية للناس، فالقيمة السائدة في المجتمع والتوجهات والمعايير الأخلاقية تشكل "البنية الفوقية الأيديولوجية"، التي تعكس الأسس الاقتصادية – الاجتماعية المجتمعية [17].

وقد عادت الإصدارات المتنافسة حول التحديث، إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية لكنها في هذه المرحلة ظهرت بقوة تبعا للتعارض الأيديولوجي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت نسخة من نظرية التحديث تنظر إلى التخلف باعتباره نتيجة مباشرة للخصائص الداخلية للدول

المتخلفة، وخاصة منها الاقتصاديات التقليدية، ويرمي هذا المنظور الليبرالي إلى تجاوز حالة التخلف وبناء التنمية عن طريق التحول النمطي من التسلطية إلى الديمقراطية وإحلال القيم الحديثة محل التقليدية منها[18].

1- الأبعاد الاقتصادية للانتقال نحو الديمقراطية: نظرية التحديث الكلاسيكية.

يرى التيار التحديثي الكلاسيكي، أن التنمية يمكن أن تحدث في ظل نظام ديمقراطي، كما يمكن أن تقوم في إطار نظام سياسي تسلطي. لكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي النمو الاقتصادي، فإنه يكون قد كون الأساس الاقتصادي، الذي يمكنه من توسيع نطاق المشاركة السياسية تدريجيا، إلى فئات اجتماعية أوسع، والوصول إلى تلك المرحلة يؤدي إلى نشوء الحاجة إلى تحقيق قدر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرارية عملية التنمية[19].

ورغم تماثل المنطلقات الفكرية لأنصار التيار التحديثي الكلاسيكي، إلا أن هناك ثمة نقاط اختلاف لم تحظ بالإجماع حولها، ولذلك فقد انقسموا إلى اتجاهين أساسيين[20].

الفريق الأول: ينظر إلى متطلبات الديمقراطية، على أنها اقتصادية-اجتماعية، وسبب ذلك يعود إلى توفير التنمية الاقتصادية للشروط القاعدية التي تقوم عليها المشاركة السياسية من ارتفاع في مستوى التعليم، الزيادة في الدخل، والحراك الوظيفي من جهة، ومن جهة أخرى فهي توفر التنظيمات الجماعية [21].

ويقترح "هنتغتون" في ذلك تصورا عملياتيا، يقوم على تأثير التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي، حيث تؤدي التنمية الاقتصادية إلى اللاستقرار، بعدها النظام السياسي تحت تأثير اللاستقرار، يجب أن يتحرك نحو الديمقراطية من خلال المأسسة.كما يظهر في الشكل الموالي ،وقد أعطى لهذا التصور بعدا "أمبريقيا" في كتابه "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، الصادر سنة 1991م، حيث يرى بأنه "قد أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق[22]:

أولا: أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط (...) إلى انتكاسات أضعفت الأنظمة الشمولية.

ثانيا- حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية، ويسر الانتقال إليها.

ثالثا– أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول، فأجبرها على القيام، إما بالتحول الديمقراطي الليبرالي، أو تكثيف حدة القمع، (...).وموجز القول أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية، وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية".

الشكل رقم 1: من التنمية الاقتصادية إلى الديمقراطية من منظور عملية التغيير السياسي(لهنتنغتون)

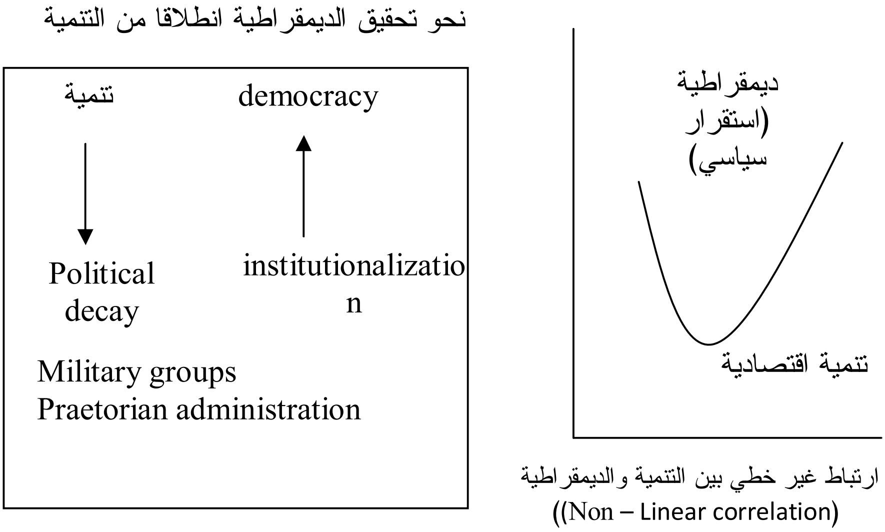

Source : Chen Liang-Chih E, “ Development First, Democracy Later,or Democracy First, Development Later: The controversy over development and democracy”,Paper presented at the annual meeting of the institute for the study of democracy, (24 February,2007),U.S.A, Irvine, California: University of California, p15.

الفريق الثاني: يرى أنصار هذا الفريق أن التنمية الاقتصادية تؤثر بقوة على طبيعة النظام السياسي، فقد تزدهر الديمقراطية بمجرد توافر حد أدنى من المتطلبات والمعبر عنها بالمؤشرات الاقتصادية، ويعد "سيمور مارتن ليبست" أول من أشار إلى هذا الارتباط مستخدما في ذلك نموذجا مبسطا، أدرج فيه عدة مؤشرات تعبر عن التقدم الاقتصادي، أهمها[23]: التصنيع، مستويات الدخل، الزيادة في الثروة العامة للمجتمع، التحضر، التعليم، وقام في كتابه "الرجل السياسي" في 1964م بتصنيف الدول بناء على مدى اقترابها أو ابتعادها عن الديمقراطية، وانتهى إلى أن الدول التي تتصدر غيرها في

المجال الاقتصادي، هي الدول الديمقراطية المستقرة، بينما تسود الأنظمة الدكتاتورية البلدان المتخلفة[24]. ومرد ذلك حسب "ليبست" هو أن الطبقات الفقيرة لا تهتم غالبا بالانضمام إلى التنظيمات التطوعية، كما أنها أقل استعدادا لتلقي المعلومات والاهتمام بالشؤون العامة .وقد أقر علاقة خطية إيجابية بين مستويات التنمية الاقتصادية والتحول نحو الديمقراطية، وأكد أن استقرار وترسيخ الديمقراطية يتوقف على فعالية وشرعية النظم السياسية كشرط أساسي إلغائي[25].

ووفقا لهذه القراءة، فإن نشوء الديمقراطية أو بدايات التحول الديمقراطي سببها **تقدم خطي أو ارتباط خطي ايجابي** (**Linear Correlation**) نحو التحديث الاقتصادي والاجتماعي، وبعبارة أخرى، فإنه بتحصيل النظام التسلطي لمستوى معين أو عتبة (Threshold) للتنمية الاقتصادية وما يصاحبها من نضج اجتماعي فسيصبح حتما ديمقراطيا[26].

وبصفة عامة يمكننا الحكم على قوة الحجة التفسيرية لنظرية التحديث والتنمية السياسية بحيث تظهر العديد من تجارب التحول نحو الديمقراطية، أن بدايات عملية الانتقال الديمقراطي قد تمت وفق الفرضية التحديثية "التنمية أولا والديمقراطية في وقت لاحق"[27].

2- **ضرورة التنمية الاقتصادية لترسيخ الديمقراطية:** في إطار استناد كثير من الأدبيات إلى منهج الاقتصاد السياسي في محاولة لفهم الأبعاد الاقتصادية للتحول الديمقراطي، تم النظر إلى أن معالم هذا التحول تتحدد وفقا للعلاقات والتفاعلات بين كل من العوامل الاقتصادية والسياسية[28] .وقد أظهرت هذه الأدبيات استمرارية للدراسات التحديثية، وينظر من خلالها إلى التفاعلات السياسية باعتبارها تخصيص للموارد النادرة [29].

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي بشكل معمق، دراسات "ادم برجيفورسكي" "Adam przeworski" و"فرنا ندوليمونجي" (Fernando Limongi) ، وتنطلق هذه الدراسة بناء على أن معظم الدراسات التحليلية الكمية التي سعت لاختبار فرضية "التنمية الاقتصادية تقود إلى الديمقراطية" ، تقوم على تحليل مستويات الديمقراطية، بعد عدد من السنوات تحت ظل الحكم الديمقراطي، وبالتالي فإن هذه التصاميم التحليلية، لن تفصل فيما إذا كانت التنمية الاقتصادية تشجع على ظهور الديمقراطيات الجديدة، أو تؤدي إلى استمرارية الديمقراطية ورسوخها[30].

قام "برجيفورسكي" و"ليمونجي" باختيار عينة عالمية وتصنيفها إلى أنظمة سياسية ديمقراطية وأنظمة سياسية استبدادية، ومن ثم تحديد جميع الحالات التي تقع في تغيير طبيعة النظام من الاستبداد إلى الديمقراطية (التحول نحو الديمقراطية في المرحلة الأولى من الانتقال) بين عامي (1950–1990)م، وقد كانت النتيجة الرئيسية هو أن التنمية الاقتصادية قد تكون مواتية لبقاء الديمقراطيات القائمة ورسوخها، ولكن ليس بالنسبة إلى إقامة ديمقراطيات جديدة[31].

يمكن للديمقراطية أن تنشأ في ظل أنظمة فقيرة أوفي ظل أنظمة غنية، أي في ظل ظروف التنمية العالية أو المنخفضة، التنوع العرقي، اللامساواة في الدخل، موارد الثروة، التهديد بالثورة، فالديمقراطية تظهر في جميع الأنظمة وفي ظروفها المتنوعة، لذلك لا يمكن أن تختزل الظروف التي تؤدي إلى اختيار خيار المأسسة أو الانتقال نحو الديمقراطية في عامل واحد[32]. ويردف قائلا بأن "وجود الديمقراطية في الأنظمة الفقيرة، يجعلها هشة، وربما معرضة للانهيار ولكن وجودها فوق عتبة تنموية معينة يجعلها غير معرضة للانهيار"[33]. وبذلك يختلف مع منظري التحديث الكلاسيك فالتنمية من هذا المنظور لا تعتبر سببا للانتقال نحو الديمقراطية بل سببا وعاملا مساعدا على ترسيخها.

ثانيا- الديمقراطية كإطار قيمي للبناء التنموي:المضامين النظرية لأسبقية الديمقراطية عن التنمية: يعتبر "سن" و"جون دراز" (Jean Drèze)في مؤلفهما "الهند: التنمية والمشاركة"، بأن "ترجمة الفرص الاقتصادية إلى فرص اجتماعية هي عملية سياسية لا مفر منها"[34]. ومن منظور التنمية الإنسانية فإن جعل السياسات تقود إلى نتائج التنمية البشرية، يكون عبر "ما ينبغي القيام به" من خلال العملية السياسية، وأدى هذا الاهتمام بالبعد السياسي للتنمية الإنسانية، إلى الاهتمام المتجدد بالديمقراطية كضرورة للتنمية الاقتصادية[35].

في إطار التوجه نحو الإقرار بتأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، توجه مجموعة من الأكاديميين إلى إدراج أهمية الإطار الديمقراطي بالنسبة للتنمية، وتنبع هذه الأهمية انطلاقا من كونه يؤدي إلى تهيئة الإطار الملائم، والمناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار، ويوفر من الشفافية ما يمكّن من إجراء تخصيص أكثر فاعلية للموارد، والأمن والنظام والاستقرار السياسي، ويستمد أنصار هذا الاتجاه أفكارهم من علماء السياسة والاجتماع، حيث يعتبر "لوشيان باي(Lycian Pye)، أول من ذهب إلى اعتبار أن الديمقراطية هي متطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ووفقا له فالنظم الديمقراطية تعد أفضل النظم وأكثرها قدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية[36].

1-العلاقة الخطية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية:

ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت إثبات مضمون العلاقة في اتجاه تأثير المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي، وفي ذلك ظهرت نوعين من الدراسات، هي:

أ- **نهج الدراسات المعيارية:** وقوامه محاولة التأسيس للروابط الممكنة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وانطلاقا من هذا المنظور، يؤكد "إدريس جامو"(dris Jamo)، على الترابط السببي بين المتغيرين باتجاه تأثير الديمقراطية على التنمية وفق علاقة خطية ، مستندا في طرحه على مبدأ "كل الأشياء الجيدة تسير جنبا إلى جنب"[37].

ب-**نهج دراسات الحالة:** الذي ينطلق من "فرضية الديمقراطية أولا"، وفكرته المركزية هي أن "للمؤسسات السياسية دورا حاسما في التنمية الاقتصادية، الذي يتبلور أكثر وتزداد فاعليته في ظل الحكم الديمقراطي ،وتكمن حجة أنصاره فيما يلي[38]:

- الدور الهام للمؤسسات السياسية في تفعيل الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- يوفر النظام الديمقراطي، حكم القانون الذي يحمي حقوق الملكية الخاصة.
- تعمل القيم التحررية: حرية التعبير، حرية الصحافة والإعلام، حرية الاجتماع وحقوق الإنسان على خلق روح المبادرة والإبداع لدى الأفراد.
- تؤدي الترتيبات المؤسسية، كالانتخابات، التعددية الحزبية، والفصل بين السلطات إلى خلق السياق المؤسساتي والعملياتي لتأسيس التنمية الاقتصادية، وتقديم أداء اقتصادي فعال.
- الضوابط المؤسسية التي تحول دون حيازة المال العام دون وجه حق، فمن السمات المميزة للديمقراطية آليات المساءلة، تدفق المعلومات والشفافية، الانفتاح والمنافسة.

وبناء على هذه القناعات الفكرية حول أولوية وأهمية الديمقراطية وآلياتها في تحقيق التنمية، ظهرت موجة من التفاؤل الديمقراطي ،فقد ظهرت عقيدة جديدة في إطار المجتمع الدولي، وخاصة بين الجهات المانحة مفادها اعتبار الديمقراطية سبب مهم لتحقيق التنمية وعنصر ضروري لبنائها، لا نتيجة من نتائجها [39].

ويعبر "سعيد أدجيجوموبي" (Said Adjejumobi) عن مضمون هذا الخطاب "بالفاعلية التنموية للديمقراطية"، فقد أصبحت الديمقراطية ضمن هذا الخطاب الجديد المتغير المستقل والتنمية الاقتصادية المتغير التابع.

ويذهب أغلب أنصار مسار "الديمقراطية أولا" إلى اعتبار أن الديمقراطية التي تؤسس لقيام التنمية الاقتصادية، لا يجب أن تختزل في مجرد كونها آلية انتخابية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك المفهوم إلى آخر أشمل، تكون لها من خلاله آثار واضحة على المشروع التنموي، وتضمن مشاركة الناس بشكل متصل ومستمر في صنع القرار بعد الانتخابات، بحيث تؤثر الجهود الجماعية للأفراد على فرص حياتهم، وتقدم تعبيرا عمليا لحياة منظمة يمكن التنبؤ بها للناس، تولد الإنصاف، العدالة في السلطة، وفي توزيع الموارد، وتمكين الناس، وبهذا المضمون ستكون الديمقراطية حتما وسطا ملائما لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، وظروف معيشية عالية الجودة.

2. المسار من الديمقراطية نحو التنمية من منظور عملية التغير الاقتصادي:

تقوم الفرضية الأساسية لهذا التفسير النظري للارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية على أن الأداء الاقتصادي يخضع أو يرتبط ارتباطا وثيقا بالتذبذب (التقلبات) السياسي وهي مستمدة بشكل رئيسي من دراسة "برجيفورسكي" "شيبوب" و"ألفاريز" في المؤلف "الديمقراطية والتنمية المؤسسات السياسية والرفاهية في العالم"[*] خلالها تم التوصل إلى أن طبيعة النظام السياسي لا تؤثر بدرجة كبيرة على النمو الاقتصادي داخل الدول، ولكن من جهة أخرى فإن انعدام الاستقرار السياسي للأوضاع العامة من شأنه أن يقلل من فرص التنمية الاقتصادية ولا سيما في الأنظمة الاستبدادية. ويعبر عن ذلك بالشكل الموالي:

الشكل رقم1: ارتباط غير خطي (Curvilineair correlation) بين الديمقراطية والتنمية.

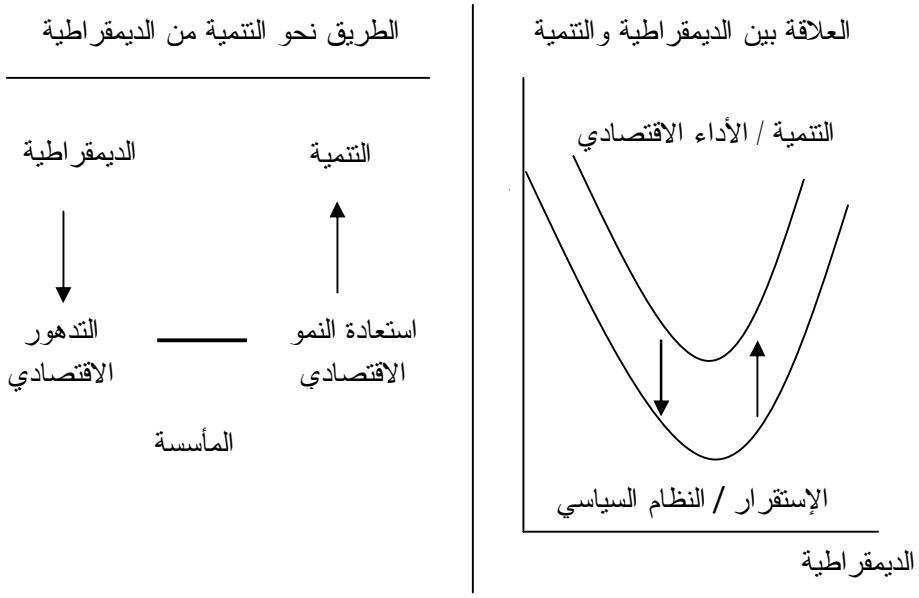

Source Chen-chih E, "Development First, Democracy Later, or Democracy First Development Later: The Controversy over Development and Democracy"Paper presented at the annual meeting of the Institute for the Study of Democracy, February 24, 2007, USA, Irvine: California University P3.

ويمكن تفسير الشكل كما يلي:

في المراحل الأولى من الانتقال نحو الديمقراطية، يتم انخفاض الأداء الاقتصادي وسيادة أوضاع اقتصادية غير مستقرة، غير أنه وفي وقت لاحق، وبعد استعادت النظام السياسي للاستقرار، والمؤسسة، فإن الأداء الاقتصادي سيتحسن، بمعنى أن عملية الانتقال الديمقراطي تؤدي إلى الاضطراب السياسي من خلال المظاهرات، الإضرابات، وهي أنشطة تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية لأن الأنظمة الانتقالية تميل للتعامل مع القضايا السياسية بدلا من القضايا الاقتصادية، فتقل وتنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تزيد البطالة، والنتيجة هي التقهقر الاقتصادي. وباستعادة هذه الأنظمة للاستقرار السياسي، وبإقامة المؤسسات الديمقراطية الانتخابية التنافسية، الضبط والتوازن، وسيادة القانون، الانفتاح والشفافية والمساءلة، فإن ذلك يخلق البيئة المستقرة والملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

وبالتالي فإن المسار نحو التنمية في المراحل الانتقالية هو غير مباشر، والارتباط بين الديمقراطية والتنمية ليس خطيا فالاقتصاد يتأثر بشدة بالسياسة، ولكن ليس بطبيعة النظام السياسي، ويرتبط التغير في التنمية الاقتصادية بالتغير في النظام السياسي خلال عملية التحول الديمقراطي.

4. الديمقراطية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية إذا اقترنت بالحرية الاقتصادية.

في سياق الجدل القائم حول دور الديمقراطية في تحقيق التنمية الاقتصادية، توصل "جاغديش باغواتي" (Jagdish Bhagwati)، إلى أن النظام الديمقراطي وما يرافقه من فعالية في حماية حقوق الملكيات والأفراد، وحكم القانون، وتشجيع الثقة بالأعمال، هو أقدر على توسيع الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي، إذا ما قورنت بالأنظمة الاستبدادية، غير أن تلك الفعالية التنموية تتحقق فقط إذا ما اقترنت الديمقراطية بالتوسع في الأسواق، وبنظام اقتصادي منفتح، تقل فيه الحواجز على حركة السلع والخدمات والتكنولوجيا والأفراد، كما أنه يعتبر أن أكثر البراهين والحجج قبولا في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية بالديمقراطية هي تلك التي تذهب إلى اعتبار أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها[40]، وأنها تسمح بالحرية الفردية، التعبير والعنف،والملكية هذه الأخيرة تشكل صمام الأمان الذي يعزز الدولة بدلا من تقويضها ويوفر الاستقرار، الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تحفيز وتنمية النمو الاقتصادي[41].

حسب "باغواتي"، فالأدلة المتراكمة التي تشير إلى واقع التجربة التنموية للدول بعد الحرب العالمية الثانية، تبرز أن الدول التي تعتمد على المنافسة الحرة اقتصاديا، تنمو اقتصاديا بشكل أسرع من تلك ذات الاقتصاد الموجه. ويقسم الأنظمة الديمقراطية والإستبدادية وفقا لارتباطها بالأسواق والمنافسة إلى أربعة أنماط ، كما ظهرت في واقع ما بعد الحرب، وهي[42]:

- **الديمقراطية مع الأسواق:** والمتضمن للديمقراطيات الغربية، وتظهر الخبرة التنموية لهذه الدول أن أدائها الاقتصادي قوي، ومؤشرات اجتماعية جيدة عموما.
- **الديمقراطية دون الأسواق:** وتمثلها الهند إلى وقت قريب، وتميزت خبرتها التنموية بأداء اقتصادي باهت، ومؤشرات اجتماعية غير مرضية.
- **الحكم الاستبدادي مع الأسواق:** والمتضمن للصين في العقدين الأخيرين، ودول شرق آسيا بين (1960– 1990)م، وكان لهذه الأنظمة أثر سريع على القضاء على الفقر، ومؤشرات اجتماعية مقبولة جدا[43].

- **الحكم الاستبدادي دون الأسواق:** ويتضمن منظومة الدول الاشتراكية سابقا واتسمت بفشل ذريع في القضاء على الفقر ومؤشرات اجتماعية ضعيفة. وبناء على ذلك يرى أن الأسواق والمنافسة تدعم النمو الاقتصادي مع ، أو بدون ديمقراطية.

ويدعم هذا التوجه الدراسة التي قام بها "سيرجي. س بهالا " (Surjit S.Bhalla) 1997م، الذي يؤكد من خلال العديد من الدراسات الإحصائية على أن التكامل بين الديمقراطية والأسواق أي بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية هو عامل محفز، ويدعم قيام التنمية بقوة، فقد أظهرت دراسة لتسعين دولة، في الفترة الزمنية الممتدة من (1973–1990)م، قام خلالها بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية وأثرها على التنمية، أن هناك تأثيرا ايجابيا في اتجاه تأثير المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي[44]. وقد اعتمد في دراسته على متغيرين هما:

نوع الديمقراطية: أي التفرقة بين الديمقراطيات المختلفة من حيث درجة الحرية والمأسسة، فهناك ديمقراطيات هجينة وشكلية وأخرى راسخة ومستقرة.

نوع التنمية: حيث قام بتوسيع مضمون التنمية ليشمل معدلات النمو الاقتصادي، والمتغيرات الاجتماعية ممثلة في: نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، انخفاض معدلات وفيات الرضع، ليصل إلى العلاقة الإيجابية بين الديمقراطية كمتغير مستقل والتنمية كمتغير تابع.ولم تنتهي دراسته بعد حتى اتجهت المنظمات الدولية إلى تبني نتائجها الأولية والربط بين الحرية السياسية والاقتصادية.

إذن فالجدل حول الطبيعة العلائقية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وإن لم يحسم بعد، إلا أن الأمر المنطقي أنه قد لا تنمو الدول الديمقراطية بالضرورة بوتيرة أسرع من غيرها من الدول، لكن نموها يكون أكثر ميلا إلى نفع الفقراء، كما أن الفقراء في هذه الدول يكونون أكثر حماية في فترات المجاعة، كما بين ذلك "سن" في دراسته الشهيرة "الديمقراطية: الحل الوحيد للفقر"، فالأنظمة الديمقراطية هي التي تكفل تعبئة وترجمة تلك الاحتياجات إلى مطالب فعالة.

المحور الثالث: ثنائية التنمية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية نحو بناء علاقة للتكامل.

إن مضمون التنمية الإنسانية بمعنى توسيع الخيارات،يفيد بتوسيع التمكين من السياسة إلى الاقتصاد والاجتماع، أي محتوى التنمية يكون شاملا لجميع الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ، ولعل ما ورد في إعلان

الحق في التنمية لدليل على الارتباط بين الديمقراطية والتنمية كحقوق عالمية من حقوق الإنسان، بحيث تسعى إلى تحرير القدرات من خلال تمكين الناس بتوسيع قدراتهم وتوظيفها. فقد جاء التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2002م، ليسلط الضوء على الركن الثالث من إستراتيجية التنمية الإنسانية في القرن الواحد والعشرين: تعزيز المشاركة من خلال الحوكمة الديمقراطية ،فالمشاركة تعزز الوكالة الفردية والجماعية، وتتبع أهميتها من كون أن الفعل الجماعي (collective action)، من خلال الحركات الاجتماعية والسياسية، يشكل دائما محرك التقدم للقضايا المركزية في التنمية الإنسانية.

أولا/ نظرية التحديث المنقحة:

التنمية الاقتصادية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية: يبدو أن تزايد عدد الأنظمة الديمقراطية منذ (1987م–1988م) من 66 إلى 121دولة، حسب مؤشر منظمة بيت الحرية، يؤكد على ظهور التحديثيون الجدد (Modernism–New) حيث يتم الربط حسبهم بين الاقتصاد الحر والديمقراطية، ويمكن تلخيص أهم تحليلات المنظور التحديثي الجديد، تبعا للعناصر الآتية:

1. **مسار تأثير التنمية الاقتصادية على الديمقراطية وفق منظور ما بعد التحديث:** يرى كل من "رونالد أنجلهارت" (Ronald Inglehart)، و"كريس ويلزل" (Chris welzel) و"هانس دييتر كلينجمان" (Hans – Dieter Klingemann)، أنه من منظور التنمية الإنسانية، فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التغيرات القيمية الثقافية والتي تفضي إلى الانتقال والترسيخ الديمقراطي[45].

وينطلق تحليل "أنجلهارت وآخرون" للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في اتجاه تأثير الأولى على الثانية من خلال متغيرات وسيطة، حيث تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التغير الثقافي،والديمقراطية، متلازمة متماسكة للتغير الاجتماعي، هذه المتلازمة ليست محددة عن طريق نظريات التحديث الكلاسيكية، ويشار لهذه المتلازمة بـــ "التنمية الإنسانية"، وهذه المكونات الثلاث هي[46]:

1. المتغير الاقتصادي والاجتماعي.
2. المتغير الثقافي.
3. الديمقراطية.

وكل هذه المكونات الثلاثة تشترك في كونها ترمي لتحقيق هدف واحد مشترك هو توسيع خيارات الناس وفق المسار التالي:

العملية الأولى: التنمية السوسيو– اقتصادية تشكل أساس المكون المادي للخيار الإنساني، ويعمل على توسيع خيارات الناس، عن طريق توفير الموارد الفردية لهم، وهي بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، لا ترتبط فقط بحالة التغير الكمي في المعطيات المادية، بل هي تعبر عن عملية تشمل متغيرات مترابطة وبشكل وثيق.

العملية الثانية: تحقيق التنمية السوسيو– اقتصادية ومظاهرها: طول العمر، تزايد مستويات الأمن الوجودي، توسع الأسواق، يؤدي إلى توسيع قنوات التعبئة الاجتماعية وتعزيز التفاعلات الإنسانية، وشبكات التواصل الاجتماعي بين المجتمعات، وتعمل على تحويل العلاقات السلطوية إلى علاقات تساومية/ صفقات تعاقدية، ومن ثم انعتاق الناس من الروابط التراتبية (الهراركية الصلبة التي تقيد الاستقلالية) وتهدف إلى صياغة قيم جديدة بدلا عن القيم القائمة في المجتمع كظهور الثقافة المدنية، قيم تحديث الفرد، القيم ما بعد المادية، قيم ليبرالية، قيم التعبير الذاتي، قيم إنعتاقية، قيم متركزة على الإنسان، ومهما كانت الاصطلاحات فالتغيير القيمي يتم بالانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، ومن قيم البقاء على قيد الحياة إلى قيم التعبير عن الذات[47].

العملية الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنعكس على الأداء الديمقراطي للمؤسسات السياسية، وبالتالي تشكل القاعدة المؤسساتية كأساس لقيام الديمقراطية الفعالة أين يتم توسيع خيارات الناس، وحماية هذه الخيارات.

2: **سبب أسبقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** في محاولتهما لتقديم نسخة تحديثية منقحة، ينطلق "أنجلهارت" و"ويلزل" من قناعة قوية، باعتبار أنه من منظور التنمية الإنسانية، فإن التسلسل السببي بين مكوناتها الثلاث، يكون من التنمية الاقتصادية، باتجاه الديمقراطية، والسؤال المطروح هو لماذا؟ إن التنمية الاقتصادية تفضي إلى الديمقراطية بقدر ما توفر توليفة من التغيرات الهيكلية والقيمية المحددة، تتمثل غالبا في زيادة نسبة التعليم والمعرفة، زيادة حجم الطبقة الوسطى، تغيرات ثقافية معينة لاسيما منها التحول في قيم ودوافع الناس وزيادة قيم التعبير عن الذات، التغيير المؤسساتي، تراجع الحروب، لكن العامل الأساسي في نشوء وبقاء الديمقراطية يعود للتغير الثقافي، وأهم مسلماته هي أن التحديث:

- يحقق ارتفاع مستوى التعليم، وانتقال قوة العمل إلى المهن التي تتطلب التفكير المستقل، ويجعل الناس أكثر استعدادا للمشاركة والتدخل في الحياة السياسية.
- التحديث يؤدي إلى ظهور مجتمعات المعرفة.
- التحديث يحقق الأمن الاقتصادي، وبالتالي يصبح تحقيق قيم البقاء على قيد الحياة أمرا مفروغا منه، وباتساع دائرة قيم: التعبير عن الذات وطموحات الحرية والاستقلالية وتزايد رغبة الإنسان في تحقيق خياراته الحرة، والتأكيد على حرية اختياره السياسي والمطالبة بالحريات المدنية والسياسية، يكون بذلك قد تشكل الأساس لإقامة مؤسسات ديمقراطية(48).

غير أنه في هذا السياق من المهم التمييز بين الديمقراطية الناشئة الانتخابية (الشكلية، الاستبدادية، الهجينة)، التي يمكن فرضها على أي مجتمع تقريبا وتتسم باستشراء الفساد والفشل في تطبيق سيادة القانون، وبين الديمقراطية الفعالة التي تقوم على نقل سلطة النخب إلى الشعب، حيث تشير أدبيات النظرية السياسية، إلى أن جوهر الديمقراطية هوأنها "تمكن المواطنين العاديين"، وهي تستمر وتترسخ طويلا، إذا ما اقترنت ببنية تحتية تقوم على الموارد الاقتصادية، والعادات التشاركية واسعة النطاق، والتركيز على الاستقلالية.

ثانيا:العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من منظور التنمية الإنسانية: بناء على النتائج غير الحاسمة التي تم التناقض بشأنها بين الاتجاهين النظري والتجريبي بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، عمد بعض الباحثين العمل على توسيع نطاق المفهوم ليشمل التنمية الإنسانية، ومن بين هذه الدراسات، الدراسة التجريبية التي قام بها "دايموند" التي قام من خلالها بتحليل عبر وطني للارتباط بين المتغيرين عام1990م، بالإضافة إلى مدى تأثيرها على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وتوصل إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية هيى اقوى عند استخدام مؤشر التنمية البشرية. ويستدل "دايموند"، على اختياره لمؤشر التنمية البشرية (HDI) باعتبار أنه مقارنة مع نصيب الدخل الفردي من الدخل القومي (GPA) فإن دليل التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية يبين بصورة أكثر وضوحا مستويات الرفاه الإنساني(49).

وتبعا لذلك هناك ضمن هذه الدراسات، التي تتوجه نحو الربط بين المفهوم الموسع للديمقراطية، والمفهوم الموسع للتنمية، والمغزى من هذه الفكرة هو تحديد أربع سبل ممكنة للربط بين نوعي الديمقراطية (الحد الأدنى والموسع)، ونوعي التنمية (كمرادف للنمو، والتنمية الإنسانية)، والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم1:سبل الربط بين الديمقراطية والتنمية.

	الديمقراطية: الحد الأدنى minimalist	الديمقراطية: الموسعة (substantial)
التنمية	النمو الاقتصادي Measurable Growth: لا	لا
	التغير البنيوي Structural change: لا	نعم

source: LarsRudebeck,"Democracy,Development,Globalisation,Power-On Concepts, meanings, realities, and their linkages", ,A paper presented at the DEV NET symposium,(31May2012),"democracy and development: Adisputable pair", development research network,UPPSALA university and the Swedish university of agricultural sciences UPPSALA.http://www.SCD Uppsala.uu.se/2012/democracy-development/. he,p18 .

وبذلك فإن ديمقراطية الحد الأدنى لا تتماشى مع فكرة التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي ولا مع المفهوم الموسع، كما أن الديمقراطية الموسعة لا تتماشى مع هذا المضمون. في حين هناك علاقة نوعية بين ديمقراطية المشاركة، والتنمية بوصفها عملية ربط القدرات بالخيارات. إن التنمية بهذا المعنى–المعياري–البنائي، تفترض الاعتراف السياسي، وشرعية الاحتياجات التنموية، فإذا كانت الاحتياجات هي قاعدية وتخص الأغلبية، فالديمقراطية الموسعة تفتح المجال واسعا لتجعل هذه التنمية ممكنة، وذلك بإدماج وإشراك كافة المواطنين على حد سواء في عملية صياغة الاحتياجات التنموية، واتخاذ القرارات التي تمكن من تلبية تلك الاحتياجات، والتنفيذ الفعلي لتلك القرارات.

مما تقدم يظهر أن منظور التنمية الإنسانية رؤية أكثر إيضاحا لأهمية توافر الديمقراطية كأساس لنهج التنمية الإنسانية، لأنه من المرجح أنها ستسفر عن "أفضل نتائج التنمية الإنسانية كتحسين النتائج التعليمية والصحية للفقراء، تفعيل دور المواطنين في مناقشة القضايا التي تخص حياتهم، وليسوا مجرد متلقين سلبيين للمنافع الاجتماعية، لأن التنمية بهذا المضمون تقوم على "قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، والتأثير على العالم". ومنه تعد المشاركة في تصميم قواعد المؤسسات التي تحكم حياة الأفراد، عنصرا جوهريا للكرامة الإنسانية، وبناء على ذلك فإن الممارسة الديمقراطية هي قيمة في حد ذاتها، مهما كانت نتائجها التنموية

وتتبع هذه الأهمية التنموية الخاصة بالديمقراطية من كونها، تدعم قدرة المواطنين على المشاركة الفعالة، التي تقوم على مدى تمكينهم علميا أو عمليا من خلال أدائها للعديد من الأدوار المتكاملة.

الخاتمة:

أدى اعتبار أنموذج التنمية الإنسانية، كأنموذج تنموي بديل بتأكيده على تفعيل الجانب الإنساني للتنمية المرتبط بكافة الأبعاد الإنسانية، بحيث يكون الإنسان الفرد وحدة أساسية في التحليل التنموي لهذا الأنموذج. في سياقه يصبح النمو الاقتصادي مدخلا ماديا له أهميته، ولكن ليس هدفا في حد ذاته. لتصبح التنمية تعبر عن تنمية الإنسان، بتمكينه من حقوقه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي استدعى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، من البحث في جدلية البناء، إلى وحدة المضمون والتلازم والارتباط من خلال التأسيس لمفهوم أشمل وأعم هو التنمية الإنسانية.وفي نطاق التحليل لهذا التلازم تم التوصل لما يلي من نتائج:

- من منظور التنمية الشاملة (التنمية الإنسانية) فان كلا من التنمية والديمقراطية تعبر عن حق من حقوق الإنسان، فلا يمكن أن يمارس الإنسان في سياق مفهوم المواطنة حقوقه السياسية المتمظهرة في المشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير، والمعارضة إلا إذا كان قد استفاد من الحق في التنمية وما يترتب عليها اقتصاديا واجتماعيا.

- شكلت العلاقة بين التنمية والديمقراطية مجالا للسجال العلمي والسياسي، فعكست الأدبيات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية دلالات قيمية وإيديولوجية تعبر عن الأنماط الحضارية الغربية ،كما تم فرض اتجاه الارتباط بين السياسة والاقتصاد فقد كانت نقطة البدء مع ظهور دراسات المنظور التنموي، وقد غلبت عليها النظرة المعيارية التي تتضمن فرض منظومة القيم الغربية وتهدف لتغليب المركزية العرقية الغربية ،وخاصة منها الأوربية، وفي ذلك أدى التوسع والتسارع في ديناميكية العولمة، لإعطاء دفعة قوية للتنظير الغربي الليبرالي ونشر قيمها السياسية والاقتصادية على نطاق عالمي.

- ذهبت العديد من الدراسات إلى اعتبار أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد شرطا أوليا لتحقيق الديمقراطية، وانطلاقا من هذه الفرضية ظهر الأنموذج التنموي التحديثي، الذي يحتوي جميع الأبعاد النظرية للعلاقة في اتجاه جعل المتغير الاقتصادي، متغيرا أصيلا، تتشكل بخصائصه وتتحدد باقي

المتغيرات الأخرى ،فبالاعتماد على النظرة المادية تتجه الأدبيات المنضوية ضمنه إلى إقامة علاقة طردية حتمية لازمة أو سببية، بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل والتنمية السياسية كمتغير تابع.

- يذهب أنصار مسار "الديمقراطية أولا" إلى اعتبار أن الديمقراطية تؤسس لقيام التنمية الاقتصادية ،لكن لا يجب أن تختزل في مجرد كونها آلية انتخابية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك المفهوم إلى آخر أشمل، تكون لها من خلاله آثار واضحة على المشروع التنموي، وتضمن مشاركة الناس بشكل متصل ومستمر في صنع القرار بعد الانتخابات، بحيث تؤثر الجهود الجماعية للأفراد على فرص حياتهم، وتقدم تعبيرا عمليا لحياة منظمة يمكن التنبؤ بها للناس، تولد الإنصاف، العدالة في السلطة، وفي توزيع الموارد، وتمكين الناس، وبهذا المضمون ستكون الديمقراطية حتما وسطا ملائما لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، وظروف معيشية عالية الجودة.

من خلال ما تقدم في سياق البحث في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية تبين أن هناك مستويين للتحليل: المستوى الأول :مستوى التنمية الاقتصادية كمرادف للنمو الاقتصادي، الذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات فقد يكون مؤشرا للتنمية الريعية، ولا يعبر عن مستوى متقدم للتنمية الاقتصادية، وعليه فإن نتائج الدراسات التجريبية لا تزال غير حاسمة في تأكيد طبيعة العلاقة، والبناء الشرطي بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. وذلك لعدم تبلور شكل وطبيعة التأثير وفق قاعدة منطقية، تؤدي مقدماتها إلى نتائج محددة وموضوعية.

المستوى الثاني: مستوى التنمية الإنسانية ومن هذا المنظور تكون العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية علاقة تفاعلية أساسها التأثير المتبادل.باعتبارهما متكاملان ويعززان بعضهما البعض.

الهوامش:

(1) Jaque Chevalier, L'état post moderne, 2eme édition, Paris : L.G.D.J.Série politique35, 2004, pp 136-137

(2) Jean François Lyotard,The post modern condition :A report on knowledge, Manchester: Manchester University press,1984,p81.

(3) علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث". في علي الدين هلال وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 35

(4) علي خليفة الكواري، " قراءة أولية في خصائص مفهوم الديمقراطية المعاصرة ". في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 14.

(5) Cherif Bassiouni, « Toward a universal declaration on the basic principles of democracy: from principles to realization »; in David Betham and others, Democracy: it's principles and achievement, Geneva: Inter Parliamentary Union, 1998, p 05.

(6)Raphël Canet, « Qu'est ce que la gouvernance? ». Dans Séminaire Les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile: conférence organisé par le Service aux collectiv ités de l'UQAM, tenue à l' Écomusée du fier monde *(Montréal, 16 mars 2004. Conférence de la chaire MCD. 2004.*

www.institutidrp.org/contributiongidrp/canet_gouvernance/20mars%202004.pdf.

(7) حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"،في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006،ص 108.

(8) الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، إعلان الحق في التنمية. الأمم المتحدة، جنيف، جوان 2011. ص 25.

www.ohchr.org.

(9) Oyekan Adeolu Ouwaseyi, , « Democracy and Africa's search for development", THE JOURNAL OF PAN AFRICAN STUDIES, vol (03), n° (01), Septembre 2009, p 216.

(10) Amartya sen, Development as freedom, London: Anchor Books, 1999, p 03.

(11) نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، المستقبل العربي، العد(283) ، سبتمبر 2002، ص 70.

(12)Rahul Bhardwaj, Shahanawaz Ansari, and Y.S.Rajput, « Human development » INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC RESEARCH, ENGINEERING & TECHNOLOGY, vol(1), issue (5), August 2012, p 304.

(13)United Nation Development Program, Human Development Report 1990,Op.cit, p 10.

(14) Amartya Sen, development as freedom ,op.cit, p 24.

(25) جلال معوض عبد الله، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: دراسة نقدية"، في نيفين عبد المنعم مسعد ومحمد السيد سليم (محرران)، [15](العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص 05.

(16)Ronald Inglehart, and Christian Welzel, " How Development Leads to democracy: what we know about modernization", FOREIGN AFFAIRS,vol(88),n°(2) March-April 2009,pp34 -35 .

(17) Ronald Inglehart and Christian Welzel, Modernization, cultural change and democracy , the human development sequence, New York: Cambridge University Press, 2005, p 17.

(18) Dean C. Tipps, « Modernization theory and the comparative study of societies: a critical perspective", Comparative Studies in Society and History, vol (15), Issue (2), March 1973, p 200

(19)Bruce Bueno de Mesquita and George W. Downs. "Development and Democracy", FOREIGN AFFAIRS, vol(48), N°(05), sep – October 2005, p 78.

(20) نجلاء البيومي الرفاعي، "التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان"،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2004، ص 48.

(21) جلال عبد الله معوض، مرجع سابق الذكر، ص ص 11-12.

(22) صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت ومصر-:دار سعاد الصباح للنشروالتوزيع، 1991، ص 20.

(23) عدنان الهياجنة، "التنمية السياسية: قراءة في المفاهيم والنظريات"، مجلة الديمقراطية ، العدد (25)، السنة (7)، جانفي 2005، ص 20.

(24) Seymour Martin Lipest,"Political man: the social bases of politics",in Robert Dahl et Al, The Democracy Source Book, op.cit, p 57.

(25) Zahra F. Arat, « Democracy and economic development: modernization theory revisited", COMPARATIVE POLITICS, vol(21), N°(01), October 1988, p 22.

(26)Alina Rocha Minocat, "Analyzing the relationship between democracy and development defining basic, concepts and assessing linkages", Background note, prepared for the Wilton Park Conference on Democracy and Development. (23-25 October 2007) , p 04.

(27) Liang – Chih Evans Chen, op.cit, p 16.

(28) Adam przeworski, Michel E. Alvarez, José Antonio cheibub, Fernando Limongi, Democracy and development: political institutions and well being in the world, 1950, 1990, Cambridge: Cambridge University Press, 2000, p 35.

(29) Gerardo L. Munch, "Democratic transitions in comparative perspective", COMPARATIVE POLITICS, N°(06), April 1994, p 362.

(30) Adam Przeworski and Fernando Limongi, "modernization: theory and facts", WORLD POLITICS, vol(49),n°(2), 1997, pp 77-78.

(31)Ibid.

(32) José Antonio cheibub and James R Vreeland, "Economic Development, Democratization and Democracy". Paper presented at the 3rd international conference on "Democracy As Idea and Practice", University of Oslo, 12-13 January,2012, p 09.

(33)Przeworski et al, Democracy and Development: Political Institutions and Well Being in the World, op.cit, p 97.

(34) Jean Drèze and Amartya Sen, India: Development and Participation, Delhi: Oxford University Press, 2002, p: 323.

(35) Séverine Deneulin, « Democracy and political participation», inSéverine Deneulin, and Lila Shahani, An introduction to the Human Development and CapabilityApproach: Freedom and Agency, UK: Earthskan, 2009, pp185-186.

(36) Lycian W. Pye, " Political development and foreign Aid",Historical Collection,Ref HC(60),n°(52), pp 19-20.

http://pdf.USAID.gov/pdf_docs/PNABT

(37) Idris Ahmed Jamo, "Democracy and development in Nigeria, is there a link?" ARABIAN JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT REVIEW, Vol (03), n° (03), October 2013, pp 86-87.

(38)Liang- Chih Evans Chen , op.cit, p 23.

(39)United Nations Development Program, Annual report of human development 2006, "Global partnership for development", New York: UNDP, Office of communications, p 05.

(*) Adam Przeworski, Michel E. Alvarez, José Antonio Cheibub, Fernando Limongi, Democracy and Development: Political institutions and well being in the world, 1950, 1990, Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

(40) Jagdish Bhagwati, « Democracy and Development: Crual Dilemma or Symbiotic Relationship », REVIEW OF DEVELOPMENT ECONOMICS, vol (06), n°(02), 2000, p 157.

(41) Jagdish Bhagwati, op.cit, p 157.

(42)Ibid.

(43)Kelles S. Tsai, "Marketization without democratization in china", JOURNAL OF USA MARKETS AND DEMOCRACY. Vol (13), number(06), June 2008, p 12.

(44) Surjit S.Bhalla,"Freedom and economic growth: A virtuous cycle?"In Axel Hadenius(Ed), Democracy's victory and crisis, Cambridge: Cambridge University press, 1997, p 205.

(45)Ronald Inglehart, Christian Welzel, Hans–Dieter Klingemann, "Human Development as a Theory of Social Change: A Cross – Cultural Perspective" , An Organized Research Unit, Irvine :University of California, CSD Center for the Study of Democracy, p 01. www.democ.uci.edu.

(46) Ronald Inglehart, and Christian Welzel, and Hans –Dieter Klingemann," op.cit, p 01.

(47) Ibid. see also : Ronald Inglehart, Modernization and Post Modernization: Cultural, Economics and Political Change in 43 Societies, Princeton, New jersey: Princeton university press, 1997, pp 45-46.

(48) Zehra F. Arat, op.cit, p 43.

(49) Larry Diamond, »Economic Development and Democracy Reconcidered", AMERICAN BEHAVIORAL SCIENTIST, vol (35), n° (4-5), March-June1992, pp 450-489.